الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ١٦
المعقودة يوم الأربعاء
١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السادسة عشرة

الرئيس: السيد بيرك (أيرلندا)

المحتويات

البند ١٣ من جدول الأعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.2/46/SR.16
2 December 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥

البند ١٢ من جدول الاعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع) (A/46/3 ، A/46/19 ، A/46/163 ، A/46/132-E/1991/58 ، A/46/171-E/1991/61 ، A/46/204- E/1991/80 و Add.1 و 2 ، A/46/263-E/1991/88 ، A/46/288 ، A/46/467 ، A/46/477 ، A/46/493 ، A/46/520 ؛ A/C.2/46/2 ، A/C.2/46/5 ؛ A/C.2/46/L.8 و Corr.1 و L.10 و L.12 ؛ E/1991/32)

١ - السيد غونزاليس (شيلي) : قال إن انتهاء حالة المواجهة الايديولوجية في العلاقات الدولية ينبغي أن يؤدي الى انتهاء المنازعات الاقتصادية والتجارية . ولذلك فإن وفده يتطلع الى نجاح جولة أوروغواي وكذلك الى عقد مؤتمر دولي حول التمويل الإنمائي .

٢ - ومضى يقول إن وفده قد رحب بالمبادرات الاخيرة لإنعاش المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإعادة تشكيل هيكل الهيئات الفرعية لكل من المجلس والجمعية العامة . وقال إن الوقت قد حان للإسراع في إجراءات تقييم عمل هذين الجهازين وذلك باتخاذ خطوات لإلغاء أو إصلاح الهيئات المعروفة بكونها غير ملائمة أو عتيقة . إن عملية إعادة التشكيل الهيكلي ينبغي أن تؤدي الى قيام الاجهزة الفرعية بالعمل بشكل فعال لتلبية احتياجات البيئة الدولية الجديدة .

٣ - وأثنى على الموجز الممتاز الوارد في تصدير تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/46/3) قائلا إن المسائل الاقتصادية والاجتماعية هي في غاية الاهمية ، وأن الاحداث الاخيرة قد أظهرت أن الامن والسلم لا يعتمدان حصرا على الإرادة السياسية ؛ وأنه تلزم آلية لضمان توصل جميع البلدان الى مستويات من التنمية تسمح لها بتخفيض الضغوط الاجتماعية التي تهدد وجودها ذاته .

٤ - واستطرد قائلا إن البلدان النامية قد أظهرت بشكل واضح عزمها الاكيد على الاخذ بالانظمة الديمقراطية ، والدفاع عن حقوق الإنسان ، واتخاذ تدابير التكيف الاقتصادي ، وتخفيض الإنفاق الحكومي ، وإدخال تدابير إدارية تقشفية ، وفتح أسواقها وخدمة دينها . وإن مثل هذه التدابير أدت الى فقر عام في هذه البلدان ، مصطحبة بنتائج خطيرة على القطاعات المعدمة من السكان . ولقد حان الوقت لان يدرك المجتمع الدولي أن الانظمة السياسية في البلدان النامية لا يمكن أن تستمر في صمودها تجاه الضغوط

(السيد غونزاليس ، شيلي)

الناتجة من دينها الاجتماعي الى قطاعات عريضة من سكانها ، هذا الدين المستمر في الارتفاع بمعدل مخيف .

٥ - السيد موشانغا (زامبيا) : قال إنه في الوقت الذي يظهر فيه أن الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي قد توصل الى توافق في الآراء بشأن فكرة أن التعاون الدولي في المجالات المترابطة المتمثلة في التجارة ، والنقد والمالية ، والتكنولوجيا والتنمية ، يمكن أن يضمن تنمية قابلة للإدامة وعادلة ، فإن هذا التوافق في الآراء قد فُقد على ما يبدو مع ايجاد التدابير المخصصة ، المتوسطة الاجل والمناسبة من الناحية السياسية لإدارة الاقتصاد الدولي . وقال إن المناقشة التي دارت في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تعزيز التعاون المتعدد الاطراف في الشؤون الاقتصادية الدولية لم تنجح في إيجاد رأي مشترك حول المسألة الرئيسية المتمثلة في النظام الاقتصادي الدولي الجديد بغرض استبدال النظام البائد الذي أنشأه اتفاق بريتون وودز .

٦ - ومضى قائلا إنه يتعين ، في نطاق منهج الخطوة بعد الخطوة لإعادة تشكيل هيكل الامم المتحدة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي والتي تم الاتفاق بشأنها خلال الدورة الخامسة والاربعين المستأنفة للجمعية العامة ، أن يصبح إيجاد حل مناسب لمسألة التوزيع الجغرافي العادل ، وبصفة خاصة ، مشكلة نقص تمثيل افريقيا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ممكنا .

٧ - واستطرد قائلا إن اتخاذ المجلس قرارات هامة كتلك المعنية بتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني وبأنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا هو انعكاس لما يتطلع اليه المجتمع الدولي ، نظرا للاهتمام الحالي بالديمقراطية وحقوق الإنسان ، ومن إعادة تأكيد تأييده للشعب الفلسطيني وشعب جنوب افريقيا فيما يتصل بالقضايا الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على كفاحهم من أجل الديمقراطية .

٨ - واختتم قائلا إن وفده يأمل أن تكون توصية لجنة التخطيط الإنمائي حول المعايير الجديدة التي ينبغي استخدامها لتحديد أقل البلدان نموا مقبولة لدى بقية الوفود .

٩ - السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية) : استرعى الانتباه الى تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) عن السياسات والممارسات الإسرائيلية المتعلقة بالارض والمياه في الاراضي الفلسطينية المحتلة والاراضي العربية المحتلة الاخرى (A/46/263-E/1991/88 ، المرفق) ، والتي تبين بشكل واضح أن الاحوال الاقتصادية ومستوى المعيشة في هذه الاراضي قد انخفض بشكل خطير نتيجة للسياسات والممارسات الاسرائيلية فيها . وإضافة الى ذلك فإن السياسات الاستيطانية الاسرائيلية ترتبت عليها نتائج اقتصادية واجتماعية خطيرة بالنسبة للسكان العرب وقدرتهم على التنمية . وقد أعد مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) دراسة بشأن التطورات الاقتصادية في المنطقة وأكد التقرير هذه الآثار السلبية ، التي عزاها الى تخفيض مساحة الاراضي المزروعة . وأضاف أن تقرير عام ١٩٩٠ لمنظمة العمل الدولية بشأن العمالة في الاراضي المحتلة قد لاحظ انخفاض العمالة الزراعية بسبب فقدان الاراضي ، وعدم كفاية موارد المياه وكذلك عدم تمكن المزارعين الفلسطينيين من المنافسة في السوق المحلية ، إما بسبب الواردات المدعمة من اسرائيل أو لانهم وجدوا أمامهم عقبات تحول دون شراء المعدات الزراعية أو بيع منتجاتهم في الخارج .

١٠ - ومضى يقول إن المزارعين السوريين في الجولان المحتلة لم يتمكنوا من زراعة الاشجار المثمرة ، ويخضع التفاح الذي يشكل الناتج الوحيد القابل للتسويق لقيود مفروضة من قِبل اسرائيل . وإضافة لذلك ، فإن اسرائيل أقامت عدة مصانع ومراكز أبحاث على الاراضي الزراعية . حيث تتعمد اسرائيل طرد العرب وتشريدهم والتحكم في مواردهم الطبيعية وتسخيرها لخدمة أغراضها التوسعية .

١١ - وقال إن السياسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة ، بما فيها توطين المهاجرين الجدد ، التي تؤدي الى تغيير الطابع الديموغرافي في المنطقة ، تشكل انتهاكا خطيرا لاتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، والقانون الدولي وميثاق وقرارات الامم المتحدة ، وبصفة خاصة ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية . ولذلك فهو يريد أن يوجه الانتباه الى حق الشعب العربي في الجولان وفي الاراضي العربية المحتلة الاخرى في السيادة الكاملة على جميع موارده الطبيعية وعلى حقه في التعويض الكامل عن كل ما أصاب تلك الثروات والموارد والانشطة من خسائر وأضرار .

١٢ - السيد القحطاني (المملكة العربية السعودية) : قال إنه ، استنادا الى التقرير الذي قدمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (A/46/263-E/1991/88 ،

(السيد القحطاني ،
المملكة العربية السعودية)

المرفق) ، فإن اسرائيل قد سيطرت تماما على موارد الاراضي والمياه في الاراضي الفلسطينية المحتلة والاراضي العربية المحتلة الاخرى . وتواصل اسرائيل سياستها الاستيطانية في هذه الاراضي بغرض إيجاد قاعدة اقتصادية ، وزراعية ، وصناعية متكاملة تدعم الاقتصاد الاسرائيلي على حساب الاقتصاد الوطني الفلسطيني وحقوق الشعب العربي في اراضيه . ولاحظ أن السلطات الاسرائيلية صادرت الكثير من الاراضي في الضفة الغربية ، وفي الجولان العربية السورية وفرضت قيود على استعمال المياه هناك . وتواصل اسرائيل تقييد الانشطة الزراعية الفلسطينية وصيد الاسماك ، وفرض القيود على تنقل العمال الفلسطينيين ، وتجميد الحسابات المصرفية ومصادرة بطاقات الهوية والممتلكات بهدف طرد الشعب العربي الفلسطيني من أراضيه .

١٣ - واستطرد قائلا إن وفده لاحظ بارتياح المساعدة النقدية والعينية المقدمة للشعب الفلسطيني ، من منظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ، وبرنامج الاغذية العالمي ، ووكالة الامم المتحدة لإغاثة تشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى (الاونروا) ، وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي وغير ذلك من المنظمات الدولية . ولكن المساعدة المقدمة لا تتفق مع حجم المأساة ، وإن كانت تساعد بلا شك في تخفيف وطأة الاحتلال . إن المملكة العربية السعودية ستواصل تأييد تنفيذ القرارات ذات الصلة لمجلس الامن والجمعية العامة ، والتي ستمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف والعيش بسلام في أرض السلام .

١٤ - السيد غيريرو (الفلبين) : قال إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد اتخذ خطوات حاسمة نحو عملية إعادة إنعاش ذاتية وذلك خلال دورته العادية الثانية لعام ١٩٩١ . وقال إنه ولاول مرة ، افتتح المجلس دورته بقسم مدته ثلاثة أيام شارك فيه مسؤولون رفيعو المستوى من الدول الاعضاء قاموا بتقييم لآثار تحسن العلاقات بين الغرب والشرق على نمو الاقتصاد العالمي ، وبصفة خاصة في النمو والتنمية في البلدان النامية . وأضاف أن إدماج بلدان وسط وشرق أوروبا في نظم السوق الحرة في العالم قد يعتبر تطورا سارا ، فقد عبرت عددا من البلدان النامية عن القلق من أنها قد تلقى اهتماما أقل من البلدان المتقدمة النمو نتيجة لذلك .

١٥ - وقال إنه ، للمرة الاولى ، يجري أعضاء المجلس عمليات تبادل غير رسمية

(السيد غيربيرو ، الغلبين)

لوجهات النظر حول مواضيع مهمة مع الأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية وكذلك مع مدير صندوق النقد الدولي . وقد سعى المجلس لفهم العلاقة بين المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بغرض تحديد وتعزيز طرائق التنفيذ . وأضاف أنه ينبغي على البلدان المتقدمة النمو أن تسعى الى تنفيذ التزاماتها ، كما ينبغي على البلدان النامية التأكد من أن هذه الالتزامات التي قد تمت نيابة عنها ، قيد التنفيذ .

١٦ - واختتم حديثه قائلا إنه لدى استعراض تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، يجب على اللجنة الثانية النظر في طرق إنعاش المجلس في مجالي التنظيم والتنسيق . فلا ينبغي للمجلس أن يكرر الأعمال التي تقوم بها هيئات أخرى ولكن عليه أن يدفع بهذه الهيئات الى تنفيذ الولاية المحددة لكل منها للوصول الى الهدف المتمثل في تحقيق السلم العالمي من خلال النمو الاقتصادي والتنمية . وأضاف أن وفده يشيد بتأكيد المجلس على تنمية الإنسان واعترافه بأن الإنسان هو هدف التنمية ، وليس وسيلة لها فقط .

١٧ - السيد بابا (أوغندا) : قال إن قسوة انتشار فيروس متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) وغياب أي علاج أو لقاح لهذا الوباء يشكل خطرا حقيقيا للبشرية . وأضاف أن هذا الوباء يتسبب في وفاة أعداد كبيرة من مجتمعات عدة بلدان ، مما يترتب عليه نتائج خطيرة على آفاق تنميتها . إن مشكلة الإيدز تتطلب استجابة فعالة ومنسقة من قِبل الحكومات وسلطات الصحة العامة لزيادة الوعي بما يترتب عليه من آثار في التنمية . وبيّن أن هذا الوباء لا يمكن أن تتم مكافحته إلا من خلال الخبرات والبرامج والترتيبات المؤسسية الجديدة ، والتي تحتاج جميعها الى موارد إضافية كبيرة .

١٨ - ومضى يقول إنه لم يتم البدء بإجراء دراسة نظامية ، فإنه قد أصبح من الواضح بأن للوباء نتائج عميقة بالنسبة لأوغندا . وقال إن هلاك الثروة البشرية ، وبصفة خاصة تلك التي تشكل طلائع المثقفين من أوغندا وسائر البلدان الواقعة في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، ستؤدي الى زيادة صعوبة وتكاليف جهود التنمية الشاملة . إن وباء الإيدز سوف يؤدي الى الإسراع في الفقر وذلك بانخفاض في اليد العاملة وجعل الفقير أكثر بؤسا وعرضة للجوع والصعوبات الاقتصادية الاخرى . وقال إن هذه الصعوبات هي شديدة بصفة خاصة بالنسبة لأسر المصابين ، بسبب التكلفة العالية للعلاج وكذلك لضياع الوقت المنصرف في العناية بالمريض ، وما يترتب على ذلك من آثار معاكسة على

(السيد بابا ، أوغندا)

إنتاج الاغذية على مستوى الاسرة . وإضافة الى ذلك ، فإن زيادة عدد الايتام بسبب الوباء أدى الى ضغوط شديدة على الانظمة التقليدية للعناية في الاسرة الممتدة ، وأصبحت المجتمعات أقل استعدادا لقبول أبناء الاقارب المتوفين .

١٩ - وقال إنه نظرا لهذه التطورات المحزنة ، يلزم بذل جهود كبيرة على المستوى الوطني ودعم ملحوظ من المجتمع الدولي . وبصفة خاصة ، فإنه ينبغي القيام بتحليل منتظم حول تاثير وباء الإيدز على النسيج الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع . وبيّن أن النتائج التي يتم التوصل اليها سوف تكون أساسا لخطة وطنية لمكافحة الوباء من خلال نهج شامل ومتعدد القطاعات .

٢٠ - واستطرد قائلا إن الوعي العام قد شكل حجر الزاوية لاستراتيجية أوغندا في مكافحة وباء الإيدز العالمي ؛ وقد أنشأت حكومة أوغندا جهازا مستقلا ، هو لجنة أوغندا للإيدز ، لمراقبة وتخطيط وتنسيق أنشطة الوقاية من المرض ومراقبتها . وقد قامت منظمة الصحة العالمية ووكالات أخرى للأمم المتحدة بدور تنسيقي مركزي في برنامج أوغندا للإيدز . وقد أظهرت منظومة الامم المتحدة عزمها على محاربة وباء الإيدز ، والمطلوب الآن وبشكل عاجل وضع خطط عمل فعالة شبيهة بالخطط المستخدمة في الحملة الناجحة للقضاء على الجدري . وضاع ، قبل ذلك وقت ثمين في البحث عن كبش فداء لمعرفة أصل الإيدز واستغل المرض لاستبقاء التحيزات العنصرية . وعلى أي حال فإن الإيدز هو مشكلة عالمية لا ينبغي استغلالها لوضع تدابير تمييزية على المستوى الوطني أو الدولي : بل ينبغي بدلا من ذلك معالجتها بشكل فعال وبطريقة تحترم كرامة الإنسان .

٢١ - السيد ميسري (اليمن) : أعرب عن أمله في أن تعكس مداولات اللجنة رغبة المجتمع الدولي في إيجاد حل عادل شامل للقضية الفلسطينية على أساس مبادرة الولايات المتحدة الامريكية في عقد مؤتمر سلام للشرق الاوسط . وقال إن اليمن يؤمن إيمانا راسخا بوجوب ضمان سيادة الشعب الفلسطيني وحقه المطلق في موارده الطبيعية والاقتصادية وضمان حقه في الاستقلال وحق تقرير المصير بقيادة ممثله الشرعي

(السيد ميسري ، اليمن)

والوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية ، وإن وفده يأمل في أن يتم تقديم مشروع قرار يعكس هذه الافكار مع التشديد مرة أخرى على الحاجة الى مساعدة دولية .

٣٢ - وقال إن وفده يدعم البيان الذي أدلى به مندوب بنغلاديش بشأن المعايير وقواعد الترقي الخاصة بأقل البلدان نموا . وأنه ينبغي تطبيق هذه المعايير تطبيقا موضوعيا بعيدا عن التأثيرات السياسية ، وأن يوفر صورة جلية ودقيقة عن الوضع الحقيقي في هذه البلدان . وأشار الى أن البيانات التي اعتمدت عليها لجنة التخطيط الانمائي بالنسبة لليمن لا تعكس واقع اليمن اليوم . وأضاف أن أكبر العقبات التي تواجهها بلاده الآن تتمثل في هشاشة هيكليها الاقتصادي والاجتماعي الموروث وفي المشاكل التي ولدها توحيد اليمنين مؤخرا ؛ وفي الاعباء المالية الكبيرة التي وقعت على عاتق الدولة الجديدة من جراء أزمة وحرب الخليج ولاسيما عودة حوالي مليون يمني القسرية الى الوطن . وأشار ايضا الى أن ديون اليمن الاجمالية الآن ديون البلدين السابقين معا ، مما يشكل عائقا ضخما أمام التنمية ، وأن اليمن عانى في العقد الماضي من الكوارث الطبيعية من زلازل وفيضانات متكررة . ولذلك فإن اليمن بحاجة جلية الى تعاون دولي ذي تخطيط طويل الامد للتغلب على العقبات الكبيرة القائمة في طريق التنمية .

٣٣ - وقال إن وفد اليمن يرحب بالقرارات المتعلقة بالكوارث الطبيعية التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الثانية العادية لعام ١٩٩١ ، ويأمل في أن تعمل هذه الدورة على دفع عملية تنفيذ هذه القرارات وآلام شعوب البلدان المنكوبة .

٣٤ - واختتم بيانه قائلا إن العلاقة بين الديمقراطية والتنمية وثيقة . ولذا ، يجب أن تتلقى البلدان التي تسعى الى إرساء قواعد الديمقراطية دعما اقتصاديا بغية منع حصول حوادث مثيلة لتلك التي حصلت مؤخرا في هايتي .

٣٥ - السيد أحمد (الهند) : قال إن تقرير لجنة الجنوب سيحسن كثيرا احتمالات التنمية الدولية وإنه جدير بالنشر على أوسع نطاق ممكن . وهو يحتوي على ملاحظات هامة عن التعاون داخل الجنوب نفسه ، الذي يشكل منطقة للنشاط ينبغي أن تكرس لها منظومة الامم المتحدة دعما ماليا وتقنيا أضخم .

(السيد أحمد ، الهند)

٣٦ - وذكر إنه ، في حين أن النتيجة النهائية للتطورات الاخيرة التي استجدت في العلاقات بين الشرق والغرب غير واضحة ، فمن الجلي أن يكون لتلك التطورات قدرة فائقة على إفادة العالم ككل . ومع ذلك ، فلا يمكن زيادة تلك الفائدة الى أقصاها إلا من خلال إدماج البلدان الهامشية في النظام الاقتصادي العالمي إدماجا كليا . فالبلدان النامية كانت تأمل في أن يؤدي انخفاض الاعمال العدائية بين الشرق والغرب الى توجيه الموارد توجيها جديدا نحو التصدي لمعالجة تحديات الفقر والحرمان . ولكن هذه الآمال لم تتحقق حتى الآن ، ولا يزال تهميش العالم النامي في كامل قوته . ولذلك من الضروري اشراك الجنوب اشراكا أكثر موضوعيا في ما يعتبر بشكل أساسي حوارا بين شرق وغرب .

٣٧ - وأضاف قائلا إن الهند ، نظرا الى إمكانيات التعاون الدولي الجديدة ، ترحب بالاقتراح الذي تقدم به الامين العام مؤخرا لعقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية . وأنه في حين أن شكليات انعقاد المؤتمر تتطلب مزيدا من الدراسة ، ينبغي أن تلتزم الدول التزاما سياسيا بحضور اجتماع من هذا القبيل كمرحلة أولى ضرورية للتصدي الى مسائل الشمال والجنوب .

٣٨ - وأضاف أن هناك عوامل معاكسة ، كفقدان الارادة السياسية ونقص الموارد على سبيل المثال ، منعت بعض الهيئات الفرعية التابعة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والتي لها أهمية خاصة بالنسبة للدول النامية في أن تكون حقا فعالة . ولابد من اتخاذ اجراء لعمل تصحيحي في هذا الصدد ، ولذلك إن الهند ترحب بأحكام قرار الجمعية العامة ٤٥/٢٦٤ .

٣٩ - وفي حين أن الضرورة تتطلب تعزيز قدرة الامم المتحدة على الاستجابة للطوارئ ، فإن الهند تعتقد أن التدخل الخارجي في شؤون دولة عضو لاسباب انسانية يشكل خرقا للسيادة الوطنية للدولة وتنطوي على نتائج خطيرة . وذكر أن الحاجة الى تنسيق اداري معزز ينبغي ألا تفضي الى ولاية تتجاوز الجهود الانسانية المحضة ؛ وأنه ينبغي لاي استجابة من جانب الامم المتحدة أن ترتكز على موافقة وطلب من جانب السلطة الوطنية . وإن الهند ، بشكل عام تأمل في ألا تشرد المداولات بشأن هذا الموضوع في مجالات سياسية مثيرة للجدل وبالتالي تجعل توافق الآراء صعبا . وذكر إن الاعلان الاخير الصادر عن وزراء خارجية الدول الاعضاء في مجموعة الـ ٧٧ (A/46/520 ، المرفق) يحتوي على خطوط

(السيد أحمد ، الهند)

توجيهية مفيدة في هذا المجال وينبغي للجنة ، بناء على ذلك ، أن توليه اعتبارا دقيقا .

٣٠ - وأوضح ، في ختام بيانه ، إن أزمة الخليج كانت تذكرة قاسية للبلدان المنتجة للنفط بأهمية ضمان الامدادات ، واستقرار الأسعار والحاجة الى استحداث موارد متجددة للطاقة . وقال إن أثر الأزمة كان خطيرا بشكل خاص على الهند ، لانها تسببت في تضاعف كلفة وارداتها ، وانخفاض أسواقها التقليدية ، وأدت الى هبوط حاد في التحويلات التي كان يقوم بها العمال الهنود في منطقة الخليج . وأن هذه الآثار الاقتصادية المعاكسة تفاقمت بسبب كلفة إعادة تأهيل العائدين من الخليج ، ومع ذلك فقد ساندت العقوبات المفروضة على العراق ، ولكن نتائج الجهود التي بذلتها للحصول على تعويضات من خلال الأمم المتحدة كانت مخيبة للآمال ، ولذلك فإن الضرورة تقتضي اتخاذ خطوات عاجلة لاصلاح الوضع ، وفقا للمادة ٥٠ من الميثاق .

٣١ - السيد سالازار (كولومبيا) : قال إن الثمرات الأولى لقرار الجمعية العامة باعادة هيكلة المجالين الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة وتنشيطهما اعتبرت في الاجتماع الخاص الرفيع المستوى الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، حدثا لا سابق له . وإن جمع عدد كبير من البلدان والوكالات المختصة ، بالاضافة الى ٥٤ دولة عضوا من المجلس ، قد أعطى للمحفل طابعا عالميا يجب الحفاظ عليه في الاجتماعات المقبلة الرفيعة المستوى .

٣٢ - وذكر أن مشكلتي الهجرة واللاجئين ، اللتين تعتبران من أهم المشاكل التي تواجهها الأمم المتحدة ، هما بشكل عام نتيجتان من نتائج التخلف . وأن الأمم المتحدة تبدأ بايجاد حل لتلك المشكلة وبالتالي للحروب المحلية وللهجرة ولتدفق اللاجئين التي نتجت عنها ، عن طريق وضع الأسس اللازمة لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وإيجاد الظروف الملائمة للاستخدام الكلي للموارد البشرية في المناطق المتخلفة اقتصاديا واجتماعيا . ولابد ايضا ، من معالجة الأسباب الجذرية من خلال وضع نهج شامل وواسع النطاق تعتمده الدول الأعضاء ، بروح من التضامن . وفي هذا الصدد ، يشيد وفده باجتماع رؤساء الدول الافريقية الذي سيعقد في عام ١٩٩٣ لايجاد طرق ووسائل للتغلب على مشاكل المنطقة . ويجب مع ذلك أن نذكر ، أن لمشكلة التخلف بعدا عالميا وليس افريقيا فحسب . ولا يمكن إيجاد حلول شاملة للحلقة المفرغة للتخلف والفقر إلا من خلال التعاون والتضامن العالمي فقط .

(السيد سالازار ، كولومبيا)

٣٣ - وأضاف قائلا إن كولومبيا تراقب باهتمام ما يجري سياسيا واقتصاديا في اوروبا الشرقية . وإن من المهم ضمان عدم انتهاء الاعتماد على القطاع الخاص ونشر الديمقراطية الى خلق اختلالات توازن جديدة في العالم . وأوضح أن الضرورة تتطلب توفير لموارد مالية وخبرة اقتصادية ضخمة لضمان نجاح العمليات الجارية الآن ، إلا انه يجب ألا تمنح هذه المساعدة على حساب البلدان النامية الاكثر فقرا والاكثر عوزا ، والتي مازالت مشاكلها مستعصية على الحل . ويجب إيجاد حلول وموارد جديدة بالسرعة والفعالية ذاتها والتضامن نفسه الذي ميز الاستجابة لازمة الخليج .

٣٤ - وتابع بيانه قائلا إن كولومبيا تدعم مقترح الامين العام الداعي الى عقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية . أما مشكلة كيفية التوفيق بين عجز البلدان الاكثر مديونية للوفاء بالتزاماتها وبين ضرورة تعزيز التنمية ، فهي مشكلة سياسية أكثر منها اقتصادية . والمتطلب هو وجود إرادة سياسية لمنح الموارد وتضامن سياسي لمد يد المساعدة لاولئك الذين يحتاجون اليها ، وسخاء سياسي من أجل وضع الشجارات والتحاملات القديمة جانبا .

٣٥ - وأشار الى أن الامم المتحدة ، منذ نشوئها تقريبا ، قد ألحت على ضرورة إنشاء هيئة للتجارة الدولية تعمل بوصفها العماد الثالث للنظام الاقتصادي الدولي ، الى جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . ومن سوء الطالع أن ميثاق هافانا الداعي الى انشاء منظمة للتجارة الدولية بقي حبرا على ورق . بدلا من ذلك ، عملت مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة بوصفها هيئة مؤقتة لمدة أعوام ، وذلك رغم شتى الاقتراحات المنادية باعطائها شكلا أكثر دواما ومؤسسية . والآن ، في ضوء جولة أوروغواي ، هناك شعور بالحاجة الى وضع نظام لتنفيذ نتائج الجولة ، ولحل أي نزاعات محتملة النشوء ، ولإقامة قاعدة مؤسسية صلبة ولإعطاء مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة شكل مشترك بغية تمكينها من التعاون مع المؤسسات المالية الاخرى للبحث عن سياسة اقتصادية عالمية . ووفقا لذلك ، فإن وفده يعتقد أن الوقت قد حان لاعطاء فكرة انشاء منظمة تجارية دولية اعتبارا دقيقا .

٣٦ - وأعلن إن كولومبيا متأكدة من أن جولة أوروغواي ستنهي أعمالها بنجاح ، متجنبة بذلك ، حدوث أزمة في النظام التجاري المتعدد الاطراف . وقال إن المفاوضات توفر فرصة فريدة لضمان عدم حرمان سلع البلدان النامية من إمكانية الوصول الى

(السيد سالازار ، كولومبيا)

أسواق البلدان المتقدمة وعدم سيطرة النزعتين الانفرادية والشنائية على النظام التجاري . وختم بيانه قائلا إنه لابد من تقديم التضحيات . وإنه لا يمكن إيجاد ظروف للتجارة أكثر عدلا وأكثر إنصافا للجميع إلا من خلال التضامن العالمي . وإن الدورة المقبلة للاونكتاد ، التي سوف تعقد في بلاده عام ١٩٩٢ ستوفر فرصة إضافية للعمل من أجل تحقيق مزيد من العدالة في مجالي التجارة والتنمية .

٣٧ - السيد يوغوروف (بيلاروس) : قال إن الاجتماع الخاص الرفيع المستوى الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد أفضى الى نشوء تفهم أعمق للعمليات الجارية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وأوروبا الشرقية وتأثيرها على التنمية الاقتصادية العالمية . وأعرب عن ترحيب وفده بما تم أبداؤه من دعم للتطور الإيجابي الذي طرأ على العلاقات بين الشرق والغرب ، وقال إنه على يقين بأن تلك العملية سوف تعود في نهاية المطاف بالنفع لا على البلدان المعنية فحسب بل على المجتمع الدولي قاطبة .

٣٨ - وأوضح أن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩٣/١٩٩١ ، المتعلق بالمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية ، يتضمن أحكاما قيمة خاصة تتعلق بعقد اجتماعات لأفرقة خبراء بغية دراسة مجموعات المسائل الرئيسية . وقال إن اعتماد مجلس الامن للقرار ٥٥/١٩٩١ المتعلق بعمل مركز الامم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية ، سوف يعزز الى حد كبير مساهمة الشركات عبر الوطنية في ميدان التعاون الدولي في المجالين الاقتصادي والبيئي ، ولذلك فإن بيلاروس ترحب بهذا القرار .

٣٩ - وذكر أن قرار مجلس الامن ٥١/١٩٩١ الذي يتناول مشكلة تشيرنوبيل ، يضع أساسا مرضيا لتعزيز التعاون الدولي في مجال دراسة وتخفيف وتقليل عواقب الحادث الى أدنى حد . وأعرب عن أمل بيلاروس في أن تعتمد الجمعية العامة في دورتها الحالية قرارات بشأن تعزيز النتائج التي تم التوصل اليها بالفعل وحفز إحراز مزيد من التقدم في معالجة العواقب القاسية التي نجمت عن كارثة تشيرنوبيل على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي .

٤٠ - السيد الياشيف (إسرائيل) : شكر جميع الوفود التي أدى دعمها الى قبول إسرائيل في اللجنة الاقتصادية لأوروبا أثناء الدورة العادية الثانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩١ . وقال إن قبول إسرائيل هو النتيجة الطبيعية

(السيد الياشيف ، إسرائيل)

لعلاقاتها الاقتصادية الوثيقة مع الدول الاعضاء في اللجنة ، والتي سوف يـــزداد الآن تعزيزها .

٤١ - وأوضح أن كون وجود اختلافات سياسية عميقة حقيقية بين بلدان ومجموعات مـــن البلدان لم يمنعها من مناقشة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المشتركة في اللجنـــة الثانية أو من التوصل الى قدر مهم من الاتفاق فيما بينها ، هو أمر مشجع بكـــل تأكيد . بيد أنه من سوء الطالع أن بعض الوفود حاولت استخدام هذا المحفل لاظهـــار غاياتها السياسية عن طريق شن حملات عدائية لا هوادة فيها ضد إسرائيل . ولذلك فهو مع كل شعوره بالاسف وإحساسه بالإذعان ، مضطر مرة أخرى لأن يعمد ، في سياق البند الفرعـــي الخاص بتقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني ، الى تصحيح الحقائق . فقد اختـــارت وفود عديدة أن تتناسى أن إسرائيل هي حاليا الدولة الوحيدة الملتزمة ، بصـــورة مباشرة وفعالة ، في تعزيز رفاه وأمن العرب الفلسطينيين في يهودا والسامرة وغـــزة وتنميتهم الاجتماعية ، وأن هؤلاء السكان قد أحرزوا في فترة أقل من ٢٥ عاما مـــن الادارة الإسرائيلية ، نجاحا مذهلا في كل ميدان من ميادين الحياة . بيد أن إسرائيل لا تزال تعارض بشدة تقديم أي شكل من أشكال المساعدة لمنظمة التحرير الفلسطينيـــة أو التعاون معها .

٤٢ - وأضاف قائلا إن ثمة جهودا متواصلة تبذل كل عام لإظهار إسرائيل وكأنها تعـــارض باستمرار تقديم المساعدة الى الفلسطينيين العرب وتحول دونها . وأعلن أن ذلك أمـــر عار من الصحة تماما . فاسرائيل لم تقتصر فحسب على الترحيب بأي مساعدة قد تمنـــح لاغراض بناءة عن طريق قنوات مشروعة ، بل أنها تعاونت كليا مع برنامج الامم المتحـــدة الإنمائي ومنظمات دولية أخرى في تنفيذ برامج تمت الموافقة عليها على أساس معاييـــر مهنية غير سياسية ترمي الى تحسين ظروف معيشة هؤلاء السكان .

ونظرا لأن موارد اسرائيل محدودة ، فهي لا تتمكن من حل المشاكل الاقتصادية القائمة فـــي الاراضي التي لا تحصل على مساعدة . ولذلك فإن تقديم دعم دولي هو أمر أساسي يحظـــى بأعظم تقدير . وقال إن اسرائيل قد شجعت مشاركة وتعاون المنظمات الطوعية الدوليـــة ووكالات الامم المتحدة في تنفيذ مشاريع تهدف إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فـــي يهودا والسامرة وغزة . ويسرها أن تلاحظ في هذا الصدد أنه قد تم وفقا للفقرة ٢٨ مـــن تقرير الامين العام (A/46/204-E/1991/80) ، توسيع نطاق برنامج المساعدة التـــي يقدمها برنامج الامم المتحدة الإنمائي إلى الشعب الفلسطيني توسيعا كبيرا .

../..

(السيد الياشيف ، إسرائيل)

٤٣ - وأضاف أنه تقدم إلى اللجنة الثانية في كل عام تقارير جديدة توصي بتحديد مشاريع وإعداد دراسات استقصائية ترمي ، ظاهريا ، إلى تحسين الظروف السائدة في الاراضي الخاضعة للإدارة الاسرائيلية . وإن أجهزة الامم المتحدة تتنافس بسبب ضغوط بدوافع سياسية لترى أيا منها تستطيع الاضطلاع بهذه العملية غير الضرورية ، على أفضل وجه ممكن ، لتلبية طلبات منظمة التحرير الفلسطينية . ومن سوء الطالع أنه لم تتمكن أي من هذه الاجهزة من تمويل المشاريع المتوخاة : فبرنامج الامم المتحدة الإنمائي الذي يمثل المورد المالي الاساسي لمشاريع المساعدة ، لم يتمكن من الحصول حتى على الحد الادنى من الاموال اللازمة لتنفيذ برنامجه الموضوع بالفعل . ولذلك يجب إعادة تحويل الاموال التي كانت تنفق لإجراء دراسات عديمة الجدوى ، نحو مشاريع برنامج الامم المتحدة الإنمائي التي ثبت أنها تعود بالنفع على سكان الاراضي .

٤٤ - وذكر أن اسرائيل قد أكدت المرة تلو الاخرى على الحاجة إلى موارد اضافية لتلبية متطلبات للعرب الفلسطينيين المتزايدة وأنها سوف تواصل تشجيع الحكومات الاجنبية والمنظمات الدولية على بذل مزيد من الجهود من أجل تحسين نوعية حياة الشعب المذكور . وقال إنه يجري حاليا إعداد تشريعات لتشجيع استثمار رؤوس الاموال في يهودا والسامرة وغزة . وإن اسرائيل تخطط لتخفيض الاعباء الضريبية المفروضة على سكان الاراضي . وأنه إذا تم تخصيص موارد كافية للمشاريع الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية للعرب الفلسطينيين ، فإن اسرائيل سوف تتعاون كل التعاون في تنفيذ هذه المشاريع .

٤٥ - وأردف قائلا ، إنه من الجلي أن الرفاه المادي ليس بديلا للتسوية السياسية وأعرب عن أمل وفده في أن تتمخض مبادرة السلم الحالية عن نتائج ايجابية . وذكر أن اسرائيل عملت ما بوسعها لضمان رفاه الشعب الذي يعيش في الاراضي الواقعة تحت إدارتها وأنها سوف تستمر في القيام بذلك إلى أن يتم التوصل إلى تسوية سياسية .

٤٦ - وانتقل إلى البند الفرعي المتعلق بالسيادة الدائمة على الموارد الوطنية في الاراضي الفلسطينية والعربية الاخرى المحتلة ، فقال إن معظم المصادر المستخدمة في جمع مواد تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الواردة في الوثيقة A/46/263-E/1991/88 ، تعبر عن عدم موضوعية كاتب التقرير . فقد تضمن التقرير تصورات خاطئة وعروضا خاطئة وأغلاطا كان يمكن تفاديها لو اختار كاتب التقرير

(السيد الياشيف ، إسرائيل)

استخدام البيانات الاساسية التي تصدرها اسرائيل والتي يمكن الاعتماد عليها والحصول عليها مجانا . كذلك لم يتناول التقرير دراسة مسألة التمسك بالارض واستخدامها ، ولم يحاول قط أن يقدم وصفا للاتجاهات السائدة في استهلاك المياه وأن يقوم برصدها طوال الفترات المختلفة التي شملها التقرير . وقد كان من المجدي لو تضمن التقرير تقييما لفاعلية الري المقارنة طوال العقود الاربعة الماضية أو مقارنة لعائدات المحاصيل وتنوعها طوال الفترة ذاتها . ولكن ، عوضا عن ذلك ، ركز التقرير على صراع خيالي على مورد محدد . إن المقدمة المنطقية الاساسية لهذا الصراع هي الإدعاء المتحيز بحدوث تنمية ذات شأن في الاراضي في الاعوام التي سبقت الفترة التي خسرت فيها البلدان العربية السيطرة عليها في حربهم العدوانية في عام ١٩٦٧ . وقدم التقرير صورة مفجعة عن جنة مفقودة كان المقيمون فيها يتمتعون بمستويات معيشة مرتفعة وكانت الحكومة تبذل فيها جهودا إنمائية شاقة .

٤٧ - ولكن الوقائع تتنافى مع تلك القصة . فقد تضاعف الانتاج من المحاصيل الحقلية وفواكه البساتين وخضارها في كل وحدة من الارض والمياه في الاراضي منذ عام ١٩٦٧ ، عندما بدأت اسرائيل بإدارة الاراضي . وقد ازداد الناتج الزراعي الاجمالي بصورة مذهلة نتيجة لتراكم رأس المال ، وتوفر التقدم التقني على نحو أهم ، الانفتاح على الزراعة الاسرائيلية الفائقة التقدم من خلال انتهاج سياسة الحدود المفتوحة وتم ادخال ضروب من نباتات وفيرة الانتاج ومحاصيل عالية الدخل ، وكانت نتيجة ذلك أن ازدادت مساهمة الزراعة في الناتج القومي الاجمالي أكثر من الضعف في الفترة من بين ١٩٦٨ و ١٩٨٧ .

٤٨ - بالاضافة إلى ذلك ، أدى تحسين منشآت الحفر والضخ إلى تزويد السكان العرب بمصادر مياه دافقة أكثر استقرارا وأحسن تنظيما ، كانت عاملا هاما في النجاح المذهل الذي تم إحرازه في مجال الزراعة خلال العقدين الماضيين . وتضاعف التزويد بمياه الشرب ثلاث مرات في عدة قرى عربية . ولم تعد هناك حاجة بعد ذلك إلى حمل المياه باليد من الآبار . وعندما كانت المناطق المذكورة تتعرض إلى فترات يشح فيها تهاطل الامطار ، كانت تتزود بالمياه من الينابيع الاسرائيلية .

٤٩ - وأضاف أن اسرائيل وفاء منها بمسؤوليتها الدولية في مجال إدارة موارد المياه الواقعة في الاراضي ، بذلت كل جهد لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية

(السيد الياشيف ، إسرائيل)

الحديثة دون أن تؤذي البنية الاقتصادية القائمة . وليس الغرض من سياستها وممارستها هذه إلا تحقيق مصلحة السكان المحليين وتنمية الزراعة فحسب . وفي الحقيقة ، فإن مصادر المياه المتوفرة خارج نطاق شبكات الإمداد شحيحة وموسم الامطار قصير نسبيا وليس من الممكن الحصول إلا على جزء صغير من هذه المياه لاغراض الري . وليست مياه الآبار والينابيع وفيرة ، وتصبح شديدة الملوحة إذا ما بولغ في استغلالها .

٥٠ - وأعلن أن التقارير والقرارات التي تتضمن عناصر سياسية محرضة لن تلقى أي تأييد من اسرائيل . وإن اسرائيل تطلب اجراء مفاوضات مباشرة مع جيرانها عشية عقد مؤتمر سلم إقليمي ، وأن يتم حل المشكلة الفلسطينية وفقا للطريقة التي عرضها نائب رئيس الوزراء الاسرائيلي بالتفصيل في البيان الذي أدلى به أمام الجمعية العامة . وأوضح أن اسرائيل اقترحت وضع مشروع برنامج مشترك للتنمية الإقليمية تدعمه معونة دولية . وأنه ليس من شأن المداولات والقرارات المتكررة ذات الدوافع السياسية سوى أن يفضي إلى عرقلة الجهود المبذولة حاليا لزيادة فرص السلم في الشرق الأوسط . وختم بيانه قائلا إنه يجب افساح المجال أمام الاطراف المعنية المشتركة في مفاوضات مباشرة ، لكي تتوصل إلى حلول بنّاءة للمسائل التي هي قيد النظر .

٥١ - السيد اقبال (باكستان) : قال ، إنه على الرغم من أن الاجتماع الرفيع المستوى الخاص الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد أدى إلى نشوء تفهم أفضل لطبيعة ونطاق التغيرات التي حصلت في العلاقات بين الشرقي والغربي ، ولما انطوت عليه من تأثيرات على البلدان النامية والتعاون الاقتصادي الدولي ، فقد كان من الأجدى لو أنه أفضى إلى وضع استراتيجية ترمي إلى معالجة الاهتمامات المشروعة للبلدان النامية في هذا الصدد .

٥٢ - وقال أيضا إن وفده يرحب بالموجة الجديدة من الديمقراطية والحرية التي اجتاحت أوروبا الوسطى والشرقية ، ولكنه يأسف لأن تكاليف التحول الذي حدث هناك تبدو أعلى من المتوقع . وأضاف أن لجنة التخطيط الإنمائي تنبأت ، في تحليلها لتأثير الاصلاحات على البلدان النامية ، باحتمال استمرار عملية التكيف عدة أعوام مؤدية إلى عواقب ضارة بالنسبة لبلدان العالم الثالث . وأنه من دواعي القلق أيضا ملاحظة حدوث بعض حالات التملص من الالتزام بمبدأ الزيادة في المساعدة التي تعهدت لجنة المساعدة الإنمائية بتقديمها إلى بلدان أوروبا الشرقية . وأن وفده يوافق بشدة على أنه يتعين

(السيد اقبال ، باكستان)

على جماعة الجهات المانحة أن تضمن استمرار تقديم المساعدات المالية الرسمية إلى أوروبا الشرقية وفقا لمبدأ الزيادة بحيث لا يكون لذلك تأثير ضار بالدعم المالي المقدم للبلدان النامية .

٥٣ - وذكر أن تهميش البلدان النامية ، في عالم يتسم بالترابط ، سوف يكون له آثار خطيرة في المدى الطويل على الاقتصاد الدولي بأكمله . وأنه من المؤكد بأن ادماج أوروبا الشرقية ادماجا حقيقيا في الاقتصاد العالمي يعود بالنفع على البلدان النامية ، ولذلك يتعين على البلدان الصناعية الكبرى ، لا سيما البلدان التي تواجه أوجه عجز هامة في الميزانية ، عندما ترسم سياساتها الاقتصادية الكلية ، أن تشجع الادخار بغية زيادة موارد رأس المال العالمي . وفي هذا السياق ، أعرب عن أمل وفده في أن تعود الفرص الجديدة التي اتاحتها إزالة الحواجز الايديولوجية بالنفع على جميع بلدان العالم . وأضاف أن ثمة حاجة للحصول على ضمانات بأن تستورد البلدان المانحة من البلدان النامية نسبة مئوية معينة من مشترياتها في المستقبل من أجل تلبية المتطلبات السوفياتية الملحّة من الاغذية والمواد الاستهلاكية . ولهذا الغرض ، يقترح وفده وضع تدبير ثلاثي الاطراف يتضمن الاحتياجات السوفياتية والائتمانات الغربية وموارد العالم الثالث من السلع .

٥٤ - وأعرب السيد اقبال عن قلق وفده البالغ إزاء الممارسات والسياسات التي تنتهجها اسرائيل فيما يتعلق بالارض والمياه في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى المحتلة ، التي صدرت قائمة بها في التقرير الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا . وقال إن هذه السياسات قد حدت بصورة خطيرة من الفرص المتاحة للشعب الفلسطيني على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي وأوجدت حالة من النزاع والمنافسة على موارد الارض والمياه . وأضاف أنه يقع على عاتق المجتمع الدولي أن يضمن وضع حد لمثل هذه الممارسات المذكورة .

٥٥ - وأشار إلى أن المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية سوف يوفر محفلا ملائما لوضع استراتيجية لمعالجة النمو السكاني في العالم . وأنه نظرا للعلاقة غير القابلة للانفصام ، التي تربط بين مسألتي السكان والتنمية ، لابد للمجتمع الدولي أن ينظر في المسألة بعمق إذا ما أريد الحفاظ على الموارد العالمية للأجيال القادمة . وأكد أن باكستان تؤيد كل التأييد الاعمال التي تم الاضطلاع بها إلى الآن للتحضير للمؤتمر .

(السيد اقبال ، باكستان)

٥٦ - وتكلم بعد ذلك عن مرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) فقال إن هذا المرض ليس مشكلة طبية فحسب بل إنه ينطوي على أبعاد إنسانية واجتماعية واقتصادية كذلك . وأعلن أن باكستان تقدر الاعمال التي تضطلع بها منظمة الصحة العالمية واليونيسيف لمكافحة هذا المرض وتوافق على أنه ينبغي التشديد في المستقبل على الوقاية من هذا المرض من خلال وضع برامج توعية شعبية .

٥٧ - وختم بيانه قائلا إنه من الاهمية الملحّة بمكان توفير موارد متزايدة لتحسين احتمالات النمو والتنمية . ولذلك فإن باكستان تؤيد كل التأييد المقترح الذي يدعو إلى عقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية .

٥٨ - السيد جينو (جزر سليمان) : قال إنه يوافق على أن من شأن إعادة هيكلة منظومة الامم المتحدة المقترحة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي أن تؤدي إلى حصول تنسيق فعلي لانشطة المنظومة في هذين المجالين وجعل المنظمة أكثر استجابة لاحتياجات الدول الاعضاء ، المتغيرة والمتطورة وخاصة منها البلدان النامية . وهو يرحب بالمقترح الداعي إلى عقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية .

٥٩ - وأضاف أن الاداء الاقتصادي المخيّب لآمال العديد من البلدان النامية خلال عقد الثمانينات ، الناجم عن جملة أمور ، منها عدم توفر موارد كافية للتنمية ، وانخفاض أسعار السلع الاساسية ، وعبء المديونية ، والكوارث الطبيعية المتكررة ، قد أدى إلى زيادة عدد البلدان الاقل نموا . وبموجب المعايير الجديدة التي اقترحتها لجنة التخطيط الإنمائي ، فإن عددا أكبر من البلدان بما فيها بلده سوف تصبح في عداد فئة أقل البلدان نموا . وذكر أنه على الرغم من تنفيذ سياسات اقتصادية ترمي إلى تحقيق نمو وتنمية اقتصادية مكتفية ذاتيا ، فمازالت جزر سليمان تعتمد على المساعدات المالية والتقنية الخارجية . وأوضح أن قدرة بلده الصناعية المحدودة والمشاكل الخطيرة المتعلة ببنيته الاساسية ، قد جعلته شديد التأثر بالتقلبات الدولية في أسعار السلع الاساسية ، بالاضافة إلى أن الاضرار المتكررة التي عانى منها اقتصاد البلد نتيجة للكوارث الطبيعية التي أحاقت به كالاعاصير والزلازل الارضية .

٦٠ - وذكر أن جزر سليمان قد سعت في الماضي للحصول على مركز أقل البلدان نموا ، إلا أنها لم تف بالمتطلبات الثلاثة الاساسية التي حددتها لجنة التخطيط الإنمائي في

(السيد جينو ، جزر سليمان)

هذا الصدد . وأضاف أن المعايير الجديدة توفر نهجا أكثر واقعية لتحديد البلدان التي تتطلب مساعدة اقتصادية ورعاية خاصة . بيد أنه أعرب عن تأييده الحازم للرأي القائل إنه لا ينبغي التوقف عن اعتبار البلدان بأنها من فئة أقل البلدان نموا إلا عندما تصل إلى مستوى من التنمية الاقتصادية قابل للإدامة على المدى الطويل . وقال في ختام بيانه إنه ينبغي لقاعدة التصنيف أن تراعي الفترة الانتقالية بغية تفادي تعطيل برامج التنمية في البلدان المعنية .

٦١ - السيد نيتو (أنغولا) : قال إن مؤشرات النمو الاقتصادي قد أوضحت بعد خمسة أعوام من برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش والتنمية في افريقيا للفترة بين ١٩٨٦ و ١٩٩٠ ، أن الحالة في افريقيا قد تدهورت بدلا من أن تتحسن وأن أعباء المديونية الخارجية في المنطقة قد ازدادت . وأنه إذا كانت زيادة عدد البلدان النامية التي هي في معظمها افريقية ، والتي تفي بالمعايير اللازمة لادراجها في فئة أقل البلدان نموا . كما ورد في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، مرتبطة برد فعل جماعة الدول المانحة بالنسبة لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش والتنمية الاقتصادية في افريقيا ، فلا جدوى ، على ما يبدو ، من الاقتراح بوضع تعديل آخر للبرنامج ما لم يتم ايجاد حل للعيوب الأساسية الموجودة في البرنامج الأصلي . وأن الخطر الجاثم يتمثل في تتابع الاجتماعات والبرامج الواحد تلو الآخر دون أي تحقيق للتأثير المرجو على الاطلاق . ومع ذلك فقد أكد ترحيبه بقرار حكومة اليابان بشأن تنظيم مؤتمر دولي عن التنمية في افريقيا ، بمشاركة رؤساء الدول الافريقية .

٦٢ - وأعلن أن أنغولا تتفهم أن الضرورة تقضي بإجراء اصلاحات بعيدة المدى في المجالين الاقتصادي والسياسي من أجل تلبية التحديات التي يفرضها عالم متغير . بيد أن مستقبل التجربة الديمقراطية مهدد بالخطر بسبب عدم وجود نمو اقتصادي . وإن الفقر المدقع يهدد بالخطر آمال أية حكومة منتخبة على أساس ديمقراطي . لذلك فإن أنغولا تحس بقلق بالغ إزاء جميع العقبات التي تعوق النمو الاقتصادي في البلدان النامية والتي ورد تحديدها في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهي : المديونية الخارجية وتزايد السلبية في تدفقات الموارد المالية ، وتدهور معدلات التبادل التجاري ، وانخفاض أسعار السلع الأساسية ، وتصاعد الضغوط الحمائية . وبناء على ذلك ، فهي تؤيد جميع التدابير التي تم اقتراحها من أجل معالجة هذه الحالة .

(السيد نيتو ، أنغولا)

٦٣ - وأوضح أن الآثار المتجمعة الناجمة عن تباطؤ حركة الاقتصاد العالمي و الحاصل في البلدان النامية قد أنشأ بيئة اقتصادية دولية غير مؤاتية وعصيم فإن أنغولا تؤيد توصيات المدير الإداري لصندوق النقد الدولي التي تدعو إلى لهذا الوضع عن طريق زيادة الادخارات . كذلك تؤيد أنغولا الاقتراح القاضي بعة دولي بشأن تمويل التنمية .

٦٤ - واختتم بيانه قائلا إنه بالرغم من أن أنغولا ليست معتبرة بصورة رسم أقل البلدان نموا ، فإن حالتها الاقتصادية والاجتماعية لا تختلف عن تلك ا المدرجة في هذه القائمة .

٦٥ - السيد بطاينة (الاردن) : تكلم ، ممارسا حقه في الرد ، فقال إن ال التي حاولت اسرائيل وضعها بين الظروف المعيشية الحالية للشعب الفلسطيني ف الغربية وقطاع غزة والظروف التي كانت سائدة قبل الاحتلال الاسرائيلي إنما إساءة بحتة للفكر والصدق والاستقامة . وأكد أن الوضع الحالي لا يمكن أن يقـ الوحدة الدستورية والعلاقة الاخوية التي كانت سائدة قبل عام ١٩٦٧ . وقال إ كان لابد من وضع أية مقارنة ، فيتوجب أن تكون المقارنة مع مستوى التنمية ا والاجتماعية المحتمل الذي كان يمكن للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غز لو لم يكن هناك أي وجود لاحتلال عسكري . أجل لو لم يكن ذلك لعاش الشعب الف عندئذ حرا ولتمتع باستغلال أراضيه التي هي ملكه .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥